العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين الولايات العربيّة إبّان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨م

« من خلال وثائق المحاكم الشرعيّة المصريّة »

عبدالرحيم عبدالرحمٰن عبدالرحيم
جامعة قطر

ملخص

خلال دراستنا لهذه العلاقات سنحاول توضيح الأمور التالية:

١ ــ إن هذه العلاقات ليست خاصة بالعهد العثماني فقط، ولكنها كانت موجودة بين المشرق والمغرب منذ العصر الاسلامي الاول.
وباطلالة القرن السادس عشر، حين أصبحت هذه الولايات تابعة للحكم العثماني، أصبحت الوحدة في العالم العربي أكثر قوة وفعالية. وقد دفع الخطر الاسباني بلاد المغرب الى التقرب من بلاد المشرق وطلب المساعدة من العثمانيين.

٢ ــ لم يفرض العثمانيون قيودا على تحركات السكان من بلد عربي الى آخر. بل انهم على العكس من ذلك أعطوا الناس حرية مطلقة لممارسة النشاطات الاقتصادية مما أسهم في زيادة الحركة التجارية بين العرب.

٣ ــ كذلك فان المراكز الثقافية، كجامعة الازهر والزيتونة، أصبحت كعبة العلماء وطلاب العلم من جميع أنحاء العالم العربي وقد استقر الكثيرون من هؤلاء في البلاد التي نهلوا منها العلم وتابعوا فيها نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

٤ ــ كذلك أسهمت العلاقات العدائية بين أوروبا والمغرب في زيادة عدد المغاربة في المشرق، كما أن خطر القرصنة أدى إلى زيادة النشاط التجاري من المشرق إلى المغرب والعكس. ولهذا تواجدت في عواصم المشرق، ولاسيما في مصر، جاليات من المغاربة كان لها تأثير ملموس في الحياة الاجتماعية والاقتصادية هناك.

لهذه الاسباب جميعها، زادت التجارة بين العرب زيادة ملحوظة عبر القنوات البرية والبحرية، وأصبحت مصر مركزا لهذه التجارة بسبب موقعها الجغرافي الممتاز و بسبب سيطرتها على شواطيء البحر الابيض والبحر الاحمر.

هذا وتحتوى الوثائق المحفوظة في المحكمة الشرعية بالقاهرة على تفاصيل قيمة خاصة بهؤلاء التجار ونشاطاتهم ــ أى فيما يخص استيراد وتصدير البضائع من والى جميع البلدان العربية. وقد كان لهؤلاء التجار أيضا ممثلوهم داخل الموانيء، وتعطي هذه الدراسة تقريرا مفصلا عن التجارة والنشاطات التجارية بين مصر و بلاد المغرب، وكذلك بين مصر و بلاد الشام والجزيرة العربية. وهذا التقرير يعتمد بصورة رئيسية على وثائق المحكمة الشرعية وعلى وثائق مصرية رسمية أخرى.

أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية، ففي المحكمة أيضا العديد من العقود الخاصة بالزواج والطلاق بين مواطني البلدان العربية.

كذلك ثمة وثائق تشير الى اندماج الجاليات العربية التي كانت تعيش في المدن والمحافظات المصرية وتمارس نشاطاتها الخاصة فيها. فقد تأثرت هذه الجاليات بالتقاليد والعادات المصرية كما كان لها بدروها تأثير على المصريين.

وهكذا نجد أن الروابط الاجتماعية بين الولايات العربية قد قويت وزادت متانة. وهذا ما حاولنا ايضاحه على أساس الوثائق المحفوظة في المحكمة الشرعية.

تمهيد :ــ

عند دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية بين الولايات العربية، ابان العصر العثماني الأول (١٥١٧ ــ ١٧٩٨م)، يجب أولا ايضاح الأمور التالية:ــ

(أولا):ــ ان هذه العلاقات، لم تكن وليدة العصر العثماني، وانما كانت قائمة بين بلدان الوطن العربي، مغربه ومشرقه، منذ العصر الاسلامي الأول، وظلت قائمة حتى في أوقات تفتت الوحدة الاسلامية(١)، و بخضوع معظم البلدان العربية، مع مطلع القرن السادس عشر للدولة العثمانية «عادت لمعظم العالم العربي الاسلامي وحدته، في ظل الدولة العثمانية» (الصباغ، ١٩٧٧: ٩١) فقوى ذلك من اتجاه بلدان المغرب

العربي، نحو الشرق، للاستعانة بالقوة الاسلامية الفتية التي اصبحت تجاورها، لانجادها من الخطر الاسباني الذي بدأ يهددها فاستجابت الدولة العثمانية لهذا النداء المغربي، (عبد الرحيم، ١٩٨٢: ٨١) وقد أدت هذه الاستجابة، الى التحام المغرب بالمشرق.

(ثانيا):ــ لقد لعبت طبيعة الحكم العثماني دورها في تقوية هذه العلاقات، فمن المعروف أن الدولة العثمانية لم تضع قيودا على حركة السكان وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، في أى بلد من البلدان التى خضعت لسلطانها، سواء في آسيا، أو افريقيا، أو أوروبا، مما أعطى لأ بناء المنطقة العربية حرية الحركة والتنقل (عبد الرحيم، ١٩٨٢ : ١٦ــ٢٧) واختيار البلد الذي يستطيع الشخص فيه أن يمارس نشاطاته الاقتصادية والثقافية دون عائق، فساعد ذلك على استمرار عملية التبادل الاقتصادي وتقوية العلاقات الاجتماعية والحضارية(٢).

(ثالثا):ــ ازدياد الاتجاه المغربي في تلك الفترة، الى المشرق، نتيجة للعلاقات العدائية، بين أوروبا والمغرب، وخطورة القرصنة الى المحيطات، فأدى ذلك الى الابقاء على خط التجارة نشيطا بين، المغرب والمشرق، وبالعكس (الصباغ، ١٩٧٧: ٩١). مما جعل المغاربة، يشكلون في معظم بلدان المشرق العربي، وبخاصة مصر جالية لها ثقلها في مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (عبد الرحيم، ١٩٨٢: ٤٩ــ٥٩).

(رابعا):ــ دور المراكز الثقافية في تقوية هذه الروابط بين أبناء البلدان العربية، فقد لعبت هذه المراكز دورا هاما في جذب الافراد اليها من مختلف البلدان العربية للدراسة والتدريس فيها، مما أعطى الفرصة لكثير من أبناء البلدان العربية، للاستقرار في المدن التي وجدت فيها هذه المراكز، ولم يقتصر نشاط هؤلاء على طلب العلم، بل ان كثيرا منهم مارس الى جانب طلبه للعلم أعمالا تجارية أو مهنية(٣)، مما أدى الى اندماجهم اجتماعياً، في مجتمعات البلدان التي انتقلوا اليها واستقروا فيها، حيث

اتخذوا من هذه البلدان وطنا ثانيا لهم. (عبد الرحيم، ١٩٨٢: ١٠٥ــ١٠٦).

ووثائق هذه المحاكم الشرعية المصرية تؤكد هذه الحقيقة، ففيها الكثير من النصوص المتعلقة، بيمنيين وحجازيين و بغداديين ودمشقيين وحلبيين وحمصيين ومقدسيين وغزاو يين وغير ذلك من بلدان المشرق العربي، وكذلك بالنسبة لبلدان المغرب العربي من فاسيين ومراكشيين وتطوانيين وجزائريين وجربيين وتونسيين وطرابلسيين ومراتيين(٤).

وقد أدى استقرار هؤلاء في المدن والبلدان التي عاشوا فيها الى تقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية بصورة واضحة، حيث ظل هؤلاء المستقرون على اتصال بمواطنهم الأصلية(٥). وهذا ماسوف يتناوله هذا البحث.

وقبل مناقشة العلاقات الاقتصادية لابد من التعرض بايجاز للمسالك التجارية بين الولايات العربية في هذا العصر، حيث أن هذه المسالك البرية منها والبحرية كانت تلعب دورا بارزا في تقوية أو اضعاف هذه العلاقات.

المسالك التجارية :ــ

رأينا العوامل التي ادت الى ازدياد العلاقات الاقتصادية، ونشاط الحركة التجارية، بين البلدان العربية، ابان العصر العثماني، وقد كانت الحركة التجارية، تسير عبر مسالك مختلفة، كما هو واضح من وثائق المحاكم الشرعية المصرية، منها المسالك البرية، ومنها المسالك البحرية.

أولا : المسالك البرية :ــ

ومن دراسة وثائق المحاكم الشرعية، اتضح أنه كانت توجد طرق برية تربط بين مصر و بقية أجزاء الوطن العربي، وهي الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية وقوافل الحج المغربي، وكانت طرق القوافل

التي تربط بين بلدان المغرب العربي ومصر، هى تلك الطرق التي تسلكها قافلة الحج والتى تمر باقاليم المغرب المختلفة(٦)، وقد كانت هذه القافلة في نفس الوقت هي قافلة تجارية، حيث يحمل الحجاج المغاربة معهم السلع المغربية ليبيعوها في المدن والقرى المصرية التي يمرون بها اثناء رحلتهم، وكذلك يفعلون في المدن الشامية والحجازية. (بكر: ١٠ــ١٢).

وفي طريق عودتهم يحملون معهم السلع المشرقية من حجازية وهندية وشامية ومصرية ليبيعوها في بلدانهم، علهم يحققون ربحا، يعوض لهم ما أنفقوه في رحلة الحج(٧).

كما وجد طريق آخر كانت تتبعه قافلة فزان المغربية، عن طريق الصحراء الغربية، فواحات الخارجة، فأسيوط، فالقاهرة(٨).

أما المسالك البرية بين مصر و بلاد الشام، فكانت تسلكها القوافل عبر دروب ومسالك معروفة، وفي الغالب فان هذه القوافل كانت تأتي تحت حماية العربان وقد استمر هؤلاء العربان في القيام بهذه المهمة حتى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨ ــ ١٨٠١م). فقد كان هؤلاء العربان ينقلون البضائع المصرية الى البلدان الشامية، و يأتون بالسلع الشامية الى المدن المصرية مثل بلبيس، زفتى، ميت غمر، القاهرة(٩)، بل ان بعض شيوخ هؤلاء العربان مارسوا العمل التجاري لحسابهم الخاص.(جيرار، ١٩٧٨: ٢٦٩).

أما عن المسالك البرية التي كانت تربط شبه الجزيرة العربية بالبلدان العربية الأخرى، فكانت هى نفس المسالك التي تتبعها قوافل الحج بين هذه البلدان، و بين الحجاز حيث يوجد الحرمان الشريفان.

ومن الجدير بالذكر أنه وجدت أسواق تجارية في المنازل التى كانت تتوقف فيها القوافل، وقد كانت تتم عملية تسويق أجزاء من السلع التى تحملها القوافل في هذه المنازل الى محطات تجارية.(بكر: ١١ــ١٢).

ثانيا : المسالك البحرية :ـ

كانت هذه المسالك محصورة في الرحلات البحرية بين الموانىء العربية، الواقعة على ساحل البحر المتوسط من ناحيةو وكذلك بين الموانىء العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من ناحية ثانية وموانىء الخليج العربي من ناحية ثالثة.

وكانت السفن التي تقوم بنقل السلع بين الموانىء العربية، الواقعة على سواحل البحر المتوسط هي في غالبها سفن يونانية، وتركية، وأوروبية، وكان التجار العرب يقومون باستئجار هذه السفن لنقل بضائعهم الى الموانىء التي يرغبون في نقل بضائعهم اليها(١٠).

أما السفن التي كانت تقوم بنقل البضائع بين الموانىء العربية الواقعة على سواحل البحر الاحمر والخليج العربي، فكانت سفنا عربية، اسلامية، حيث أنه كان ـ طوال هذه الفترة وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ـ على السفن غير الاسلامية أن تمخر عباب البحر الاحمر، شمال ميناء المخا اليمنى. وقد كان لبعض التجار المغاربة الذين استقروا في مصر، سفنهم التجارية الخاصة بهم لنقل بضائعهم بين ميناء السويس والقصير، وموانىء ينبع وجدة والمخا والحديدة(١١). وقد كان طريق البحر الاحمر طوال الفترة من انشط الطرق التجارية وأكثرها فاعلية نظرا لما كانت تتعرض له القوافل البرية من أخطار اعتداءات العربان عليها وسلبها ونهب ما تحمله(١٢).

مصر محور العلاقات الاقتصادية بين المغرب والمشرق:

يتضح من دراسة وثائق المحاكم الشرعية، أن مصر كانت بمثابة المحور الرئيسي الذي تتم عن طريقه عملية التبادل التجارية، والاستثمارات الاقتصادية بين البلدان العربية، فمنها تخرج القوافل التجارية الى مختلف المناطق العربية في المغرب والمشرق على السواء، واليها تعود هذه القوافل محملة بمنتجات هذه المناطق، وهي مركز

لعمليات التصدير والاستيراد مع كل من البلدان الأوروبية والافريقية والآسيوية. (Raymond,1973-1974: 107-164).

وقد كان لموقع مصر في قلب الوطن العربي، أثره على هذه المحورية، فضلا عن اشرافها على البحرين، المتوسط والأحمر، حيث المسالك البحرية التي تربط ذات القارات السابقة بعضها ببعض. و بذلك أصبحت مصر سوقا اقتصاديا مفتوحا للتبادل وممارسة النشاط التجاري لأبناء الولايات العربية جميعها. (عبدالرحيم، ١٩٨١: ٩٠ــ١٠٣)

وتزخر وثائق المحاكم الشرعية المصرية، بذكر اسماء التجار، وأصحاب المهن الصناعية ومهن الخدمات، من أبناء المغرب والمشرق على السواء، الذين اتخذوا من مصر مركزا لنشاطهم الاقتصادي فنجد منهم الفاسى، والمراكشى، والتونسى، والطرابلسى، والمسراتي، والسوسي والأوجلى، الى جانب الدمشقي، والحمصي، والحلبى والمقدسي والغزاوي، والحجازي، واليمنى والبغدادى، وهلم جرا من التجار الحرفيين الذين ينتسبون الى مختلف البلدان العربية(١٣) وقد أصبح لكل فئة من هؤلاء التجار والحرفيين منظماتهم الاقليمية داخل الأسواق والوكالات والاحياء المصرية في القاهرة والاسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط ورشيد واسيوط والقصير والسويس. وقد امتد نشاط التجار العرب الذين اتخذوا من مصر مركزا لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، فشمل الموانىء العربية الواقعة على سواحل الحجاز واليمن، حيث اصبح لهم وكلاؤهم الذين يديرون أعمالهم في هذه الموانىء، و يعقدون الصفقات التجارية نيابة عنهم(١٤) فتذكر الوثائق أن السيد محمد خليل عمل وكيلا للحاج علي حماد الفيومي ببندر جدة، وكان يقوم بارسال طرود البن اليه، و يصرف أموره التجارية بهذا الثغر، نيابة عنه، واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبى من بعده، و يبدو أن نشاط هذه الأسرة كان كبيرا فنعثر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة ذاته، وفي نفس الفترة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر، وقد كانت اسرة حماد الفيومي تتاجر بالدرجة الأولى في البن اليمنى(١٥). كما عمل الحاج عنبر وكيلا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبى بلفة المغربي(١٦).

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجاريةالكبيرة التي مارست نشاطا تجاريا واسعا في البحر الاحمر خلال العصر العثماني، تعود في أصولها اما الى أصول مغربية أو شامية. وفي بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين بعض التجار من أصول متباينة(١٧) مما يدل على أن السوق المصرية جذبت نظرا لقربها من البحر الاحمر كثيرا من أبناء البلدان العربية.

وبذلك نشطت عمليات الاستيراد والتصدير، بين الموانىء العربية، هذا فضلا عن نشاط القوافل البرية، وهذا يدعونا الى التعرض لعمليات التبادل التجارى الذي كان قائما بين الولايات العربية، استيرادا وتصديرا، ومجالات استثمار رؤوس الأموال في هذه الولايات لنقف في النهاية على مدى قوة العلاقات الاقتصادية.

دور الأسواق المصرية في الحركة التجارية :

ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية يثبت أن الأسواق، والوكالات التجارية التي كانت قائمة في القاهرة والاسكندرية، والمحلة،ورشيد، ودمياط، والمنصورة والسويس، والمدن المصرية الأخرى كانت بمثابة منظمات تجارية لا تكاد تخلو واحدة منها من وجود عدد من التجار المغاربة والشوام والحجازيين، الذين كان كل منهم يعد بمثابة شركة استثمارية تقوم بأنشطة اقتصادية متعددة على مستوى السوق المصرية المحلية من ناحية، والسوق العربية من ناحية أخرى(١٨)، وفوق ذلك تقوم بعملية الاستيراد والتصدير من والى أوروبا، والهند، و بلدان الشرق الأقصى وأفريقيا. وأهم هذه الاسواق التي يرد ذكرها بكثرة في وثائق المحاكم الشرعية، سوق النحاسين، سوق باب الشعرية، سوق الجملون، سوق الشرب، سوق طولون، سوق الغورية، سوق السلاح، سوق الحمزاوى، سوق الصاغة، سوق مصر القديمة(١٩).

أما أشهر الوكالات، وكالة الزيت ببولاق القاهرة فكانت بيد المغاربة، وكالة السكر ببولاق القاهرة كذلك وكالة المرجان، وكالة المواردي بخط الفحامين، وكالة الكعكيين بخط الكعكيين، وكالة الشرايبى المغربي، بخط الغورية، وكالة الجلابة(٢٠).

أما أسواق الاسكندرية، فكانت أشهرها السوق الرئيسي الذي يعرف بسوق المغاربة والوكالات هي: وكالة سنان باشا، وكالة فتح الله الناضورى ووكالة الحدادين(٢١).

هذا فضلا عن الاسواق والوكالات التي كانت قائمة في المدن المصرية الاخرى الساحلية منها والداخلية.

لقد مارس هؤلاء التجار العرب نشاطهم التجاري، دون فرض أية قيود على اسلوبهم التجاري وطرق استثمارهم لرؤوس أموالهم، ماداموا لايحيقون الظلم بالسكان مما أعطى لاستثماراتهم مجالا من الحرية الاقتصادية، وقد تمكنوا من تنمية ثرواتهم عن طريق استيراد السلع التي تحتاجها المحلية من منتجات بلدانهم والبلدان الأخرى، وتصدير الفائض عن حاجة هذه السوق من المنتجات المصرية والسلع المستوردة اليها الى البلدان العربية الأخرى.(عبد الرحيم، ١٩٨٢:٦٦).

وهنا لابد من استعراض أهم السلع التي كان هؤلاء التجار يجلبونها من اسواق الولايات العربية، والسلع الأخرى التي كانوا يجلبونها من المنتجات الهندية والافريقية لتسويقها في السوق المحلية المصرية، والأسواق العربية الأخرى، وتصدير بعضها الى أوروبا(٢٢).

الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربي، والمشرق العربي:

نشطت الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربي، والمشرق، ابان العصر العثماني وقد كانت عمليات التبادل التجارى تتم اما عن طريق القوافل البرية، أو الطريق البحرى،أما القوافل البرية، فكانت أهمها قافلة فزان بولاية طرابلس بليبيا، التى كانت تأتى دوما الى مصر محملة بالبلح المكبوس (العجوة) والطرابيش والبرانس وأغطية الرأس، ثم تعود محملة بالاقمشة الكتانية والارز.

أما قافلة تونس البرية، فكانت تأتي محملة بزيت الزيتون والطرابيش والشيلان الصوفية البيضاء والنعال المصنوعة من الجلد الاصفر ومعاطف مزودة بغطاء للرأس والعسل والزبد والشمع، وقد كانت لهذه المصنوعات التونسية شهرة كبيرة في

أوساط المجتمع المصرى، الذي كان يقبل على استهلاكها بكميات كبيرة. هذا فضلا عما كان يأتى من بلدان المغرب الأخرى، صحبة قوافل الحج المغربي من سلع مختلفة.

أما الجزء الاكبر من السلع المغربية، فكان يأتي عن طريق البحر محمولا في الغالب على سفن أوروربية، فقد كانت الاسكندرية تستقبل كل عام من الموانىء المغربية السلع التالية:ـــ

٠١٦ر٠٠٠ شال صوف أبيض للعمامة
٠٣٠ر٠٠٠ زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة في مراكش وطرابلس وتونس.
٠٠٠ر٤٠٠ برنس أبيض بعضها من الصوف، صنع تونس. والبعض من الحرير صنع الجزائر.
٠٠٦ر٠٠٠ حرام صوف أبيض بعضها من النوع الراقى، والبعض الآخر من النوع الردىء.
٠٠٤ر٠٠٠ أقة شمع تأتى من تونس والجزائر وطرابلس.
٠٣٠ر٠٠٠ أقة عسل، معبأة في قرب جلدية.
٣٥٠ر٠٠٠ رطل زبدة، معبأة في جرار من الفخار(٢٣)

أما السلع التي كانت تصدر من السوق المصرية الى بلاد المغرب، سواء أكانت منتجات مصرية أو شامية أو هندية، فكانت تصدر كذلك اما عن طريق القوافل البرية أو الطريق البحرى، أما ما كان يصدر عن طريق القوافل فهى أقمشة الكتان من صنع أسيوط، ومنفلوط، وأبوتيج والقاهرة، والاقمشة القطنية صنع القاهرة، الفلفل، البن، ورود الزهر الجافة، حبة النيلة، ملح النشادر، خشب المر والقرفة ومواد العطارة الاخرى.

وقد كانت هذه السلع تصل بطريق القوافل الى مدن تونس والجزائر، فاس، مراكش تطوان سوسة، جربة، طرابلس، فزان ومنها توزع على جميع أرجاء البلاد

المغربية، ومما هو جدير بالذكر أن قافلة الحج المغربية التي كانت تمر بالاسكندرية، كانت تحمل معها الى مراكش وفاس السلع التالية:ـــ

٢٤٠ر٠٠٠ قطعة من الحرير السورى

٠٣٠ر٠٠٠ قطعة من القماش المصبوغ باللون الاحمر، كانت تكفى حمولة ما بين (٥٠٠ـــ٦٠٠) جمل.

ـــــــ حمولة مائة (١٠٠) جمل أقمشة قطنية سورية والاجه قطنية.

ـــــــ بخور جاوى ومسك وطيب

ـــــــ أقمشة قطنية وكتانية مصرية، فضلا عن المنتجات الهندية التي يشترونها أثناء رحلتهم.

وقد كان هؤلاء الحجاج يحصلون عن طريق تبادلهم السلع التجارية على ربح يعوضهم مصاريف رحلة الحج الى مكة المكرمة.(٢٤)

أما ما كان يصدر الى بلاد المغرب عن طريق البحر من ميناء الاسكندرية الى الموانىء المغربية عن طريق السفن اليونانية والتركية، والسفن الاوربية الأخرى، والتى قدر عددها مابين ١٠ـــ١٢ سفينة تصل الى تونس وحدها وتحمل السلع التالية:ـــ

٠٨٠ر٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٠٠٩ر٠٠٠ كيلو جرام بن يمنى

٠١٢ر٠٠٠ رطل زهر جاف

٠٤٠ر٠٠٠ أردب حبوب نيلة

٠٠٢ر٨٩٦ رطل ملح نوشادر

٠١٥ر٠٠٠ رطل بخور

٠٠٥ر٠٠٠ صناديق قرفة

أما السفن التى كانت تصل الى الجزائر، فقد قدر عددها بثلاث أو أربع (٣ـــ٤) سفن، وتحمل السلع التالية:ـــ

٠٨٠ر٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٥٠٠ر٠٠٠ قطعة أقمشة حريرية، صنع القاهرة، تسمى قطنى.
١٢ر٠٠٠ قطعة حرير أبيض وأصفر، وارد بيروت.
٩ر٠٠٠ كيلو جرام بن يمنى
٣ر٦٠٠ أقة غزل كتان
٢٠ر٠٠٠ قنطار ملح نوشادر
٥٠٠ر٠٠٠ أقفاص بخور
١ر٦٨٠ رطل بخور جاوى
ـــ ر ـــ كمية قليلة من السكر الذي تستهلكه مدينة الجزائر

تلك أهم وليست كل السلع، التى كانت تدخل في حركة التجارة مابين بلدان المغرب العربي، و بلدان المشرق العربي، حيث كانت هذه السلع تصل الى المراكز التجارية، ومنها تنتشر الى بلدان المنطقة كلها، وكما رأينا فانه كانت تدخل ضمن السلع المصدرة الى بلدان المغرب العربي، سلع غير مصرية، منهاالشامية، واليمنية وسلع مستوردة من الهند وجنوب شرق آسيا مثل الاقمشة الهندية، والبخور الجاوية(٢٥)

ولم يقف حجم هذه الحركة التجارية عند هذا الحد، بل ان التجار المغاربة الذين استقروا في مصر واتخذوا منها مركزا لممارسة عملهم التجارى، على مستوى عربي وعالمى أصبحوا بمثابة مؤسسات تجارية كبرى، تقوم كما رأينابعمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار، كما أن السلع المغربية لقيت رواجا ضخما في المجتمع المصرى بخاصة، والمجتمع العربي بعامة. حتى انه وجدت داخل الاسواق المصرية الكبرى في القاهرة والاسكندرية أسواق فرعية متخصصة في بيع السلع المغربية، مثل سوق الأحرمة المغربية الذي وجد داخل سوق طولون، وقد كان التنظيم المغربي التجاري داخل هذه الاسواق قويا، وأصبح لطائفة التجار المغاربة في أسواق القاهرة المختلفة شيوخها ووكلاؤها المتحدثون باسمها لدى الادارة طوال العصر العثماني، وكان لهذه الطائفة نفوذها القوى في الأسواق ولدى الادارة على حد سواء(٢٦) وكذلك كان شأن التجار المغاربة في المنصورة والمدن المصرية

الاخرى(٢٧)، وناهيك عما كان لهم من شأن في مدينة الاسكندرية وأسواقها، التى تكاد تكون مدينة مغربية على أرض مصرية(٢٨).

وقد أصبح لكبار التجار المغاربة سفنهم التجارية الخاصة في البحر الاحمر والتي تقوم بنقل البضائع بين موانىء هذا البحر وتربطها بميناء السويس، وكان هؤلاء التجار يحتكرون استيراد السلع الهندية وتوزيعها محليا وتصديرها الى البلدان العربية الاخرى وأوروبا. (عبد الرحيم، ١٩٨٢:٦٨).

وقد اشتهر هؤلاء التجار المغاربة في مصر: الحاج أحمد الرزهونى ابن الحاج الشاوى الفاسى، والخواجا الحاج محمد الشهير بابن جلون بن على الفاسى المغربي، والسيد الشريف عبد السلام الفاسى المغربي، وناهيك عن اكبر أسرة تجارية رأسمالية شهدتها مصر خلال القرن الثامن عشر، وهى أسرة الشرايبى المغربية الفاسية، التى صار يشار الى أفرادها بالبنان منذ عهد الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبى، ثم ابنه الخواجا الحاج قاسم الشرايبى، ثم أفراد الاسرة الآخرين، فقد تشعبت علاقات هذه الاسرة مع رجال الادارة من المماليك ورجال الحامية، كما استثمرت رأسمالها في اكثر من مجال، كما سنرى(٢٩). وكذلك أسرة الأبار المغربية التي اشتهر منها الحاج أحمد حدق، واسرة الجمالى، وهى أسرة فاسية مغربية، وأسرة مغار، وهي أسرة تونسية، وأسرة السقاط، وهي أسرة فاسية وأسرة الكهن، وأسرة حماد، وقد اتخذت هذه الاسر المغربية جميعها من القاهرة مركزا لنشاطها التجارى، الذي تشعب على مستوى الرقعة العربية(٣٠)، هذا فضلا عن التجار المغاربة الآخرين الذين استقروا في الاسكندرية، والمدن المصرية الاخرى(٣١)، كما كان لبعض التجار المغاربة نشاطهم التجاري في بلاد الشام والحجاز واليمن.

الحركة التجارية مع بلدان الشام :

أما عن الدور الذي لعبه التجار الشوام في العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية في العصر العثماني الاول (١٥١٧ــ١٧٩٨) فانه لايقل كثيرا عن نشاط التجار المغاربة، فان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية، يثبت أن

الحركة التجارية بين بلاد الشام والمنطقة العربية في ذلك العصر كانت نشطة وفعالة، وسنركز على تلك الحركة التى اتخذت من مصر مركزا لنشاطها، سواء في داخل مصر، أو مابين مصر و بلاد الشام، وقد اشتغل التجار الشوام في مصر بالتجارة في مختلف السلع التى كانت رائجة، من أقمشة و بن وقطن وحرير وتبغ وصابون ومشرو بات وحلوى. وقد كون بعض التجار الشوام شركات خاصة ببعض السلع، كما قام بعضهم بدور المورد لبعض هذه السلع مثل نقولا الذمى النصراني الحمصى الشامي، الذي كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة في هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة(٣٢)، واشتغل بعضهم بالتجارة في المجوهرات، فتذكر الوثائق اسماء كثير من التجار الشوام في سوق الصاغة، كما تسجل اسماء كثير من التجار الشوام في سوق الحمزاوى، حيث يشتهر هذا السوق بتجارة الاقمشة المحلية والمستوردة، و بخاصة الاقمشة الحريرية والقطنية(٣٣).

وقد كانت الحركة التجارية بين مصر و بلاد الشام عبر المسالك البرية عن طريق القوافل وعن الطريق البحرى بين موانىء بلاد الشام مثل اللاذقية، و بيروت و يافا وعكا الى موانىء مصر على البحر المتوسط مثل دمياط والاسكندرية ورشيد، وقد كانت السفن التى تحمل السلع الشامية في معظمها سفنا يونانة وتركية وأورو بية.

أما عن القوافل البرية فكانت تأتى تحت حماية العربان، وتحمل الى السوق المصرية السلع الشامية التالية:ـــ

٠٩٦ر٠٠٠ رطل صابون
٣٧٥ر٠٠٠ رطل قطن (٣٠٠٠ قنطار) زنة القنطار (١٢٥) رطل
٠٠٦ر٠٠٠ رطل قماش قطن، صنع نابلس من النوع المسمى (أتاكى أو عتكى).
٠٢٠ر٠٠٠ قطعة ألاجة
٥ر٠٠٠ رطل مشمش جاف من دمشق
٠٩٠ر٠٠٠ رطل قمر الدين

وكذلك كانت تحمل القوافل شيلان الكشمير، الموسلين الهندي، أقمشة

قطنية هندية، شيلان صوف، حرير فارس، الفضة، اللآلىء، مغات (نوع من العقاقير). وكل هذه السلع كانت تأتى من بغداد الى دمشق عن طريق القوافل ومنها تصدر الى مصر.

أما ما يأتى الى مصر عبر الطريق البحرى فهى السلع التالية:ـــ

٤٠٠ر٠٠٠ قطعة حرير حمراء وسوداء من بيروت الى دمياط
٠٢٧ر٠٠٠ قطعة حرير من اللاذقية.
٠٥٤ر٠٠٠ قطعة حرير من طرابلس
٠٠٦ر٧٥٠ قطعة حرير من صور
٠٣٣ر٧٥٠ قطعة حرير من صيدا

وكانت جميع هذه الحرايرتأتى على هيئة لفات كل لفة تزن (١٣٥) رطلا

٦٠٠ر١ر٠٠٠رطل تبغ من اللاذقية.
٠٢٢ر٥٠٠رقنطار تبغ من صور
٠٠٠ر٦٠٠ قفة من التين المجفف من صور

وكانت نسبة الربح في هذه السلع التى ترد من بلاد الشام، تتراوح مابين ١٠ الى ٣٠٪ من أسعارها التى كانت تطرح بها في السوق(٣٤).

أما ما كان يصدر الى بلاد الشام من السوق المصرية، من سلع مصرية ومغربية وهندية مستوردة. وكانت أهم هذه السلع: الأرز، القمح، العدس، الحمص الكمون، الزعفران، الكتان، جلود حمراء، بن يمنى، بذور النيلة، عقاقير من أنواع مختلفة، تمرهندي، سمسم، صدف الأحجار الكريمة، الفلفل، الزنجبيل، العبيد السود.

وكان يتم نقل جزء من هذه السلع عن طريق القوافل، وجزء عن طريق الشحن البحرى من موانىء دمياط والاسكندرية ورشيد، فكانت ترسل عن طريق البحر سنويا الى بلاد الشام السلع التالية:ـــ

٠٣٠ر٠٠٠ أردب أرز من ميناء دمياط

١٠٠٠ر١٠٠ أردب فول
٣٠٠٠ر٠٠٣ أردب عدس
١٠٠٠ر٠٠٠ أردب كمون
٥٠٠٠ر٠٠٠ قنطار زعفران
١٠٠٠ر٠٠٠ بالة سنامكى
٢٠٠٠ر٠٠٠ جلد
١٠٥٠٠٠ر٠٠٠ رطل سكر، ميناء دمياط
٦٠٠٠٠٠ر٠٠٠ قطعة قماش كتان، انتاج مصانع القاهرة وميت غمر و بلبيس
١٠٠٠٠٠ر٠٠٠ رطل نيلة. (مادة صابغة)
٢٥٠٠٠٠ر٠٠٠ رطل ملح نوشادر
١١٠٠٠٠ر٠٠٠ رطل تمر هندى
١٠٠١٠٠ر٠٠٠ رطل ششم
٢٠٠٠٠٠ر٠٠٠ أصداف زينة لصنع المسابح، وأدوات الزينة الى بيت المقدس، وأماكن متفرقة من فلسطين.
٧٥٠٠٠٠ر٠٠٠ رطل حبة بذريات تستخدم في نفس صنع المسابح وأدوات الزينة الى بيت المقدس
٢٠٠٠٠٠ر٠٠٠ نوى دوم لصنع المسابح
٢٠٠٠٠٠ر٠٠٠ بالة توابل
١٠٠٠٠٠ر٠٠٠ عبد اسود من العبيد الذين تجلبهم قوافل دارفور وسنار، و يرسلون حسب الطلب(٣٥).

وفي اثناء الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨ــ١٨٠١م)، فان شيوخ العربان الذين كانوا ينقلون السلع بالقوافل بين بلاد مصر والشام، لعبوا دورا هاما في نقل هذه السلع، بل أن بعضهم شارك تجار القاهرة في هذه التجارات، وكانوا يتبعون المسالك الصعبة تفاديا لرقابة قوات الاحتلال الفرنسي، حتى يصلون الى القاهرة، و بلبيس، وزفتى، وميت غمر، عن طريق المرور بالصالحية، وكانوا يتبعون نفس المسالك في اثناء عودتهم الى بلاد الشام.(جيرار، ١٩٧٨: ٢٩٦ــ٢٩٧).

وقد قام بهذا النشاط التجاري، تجار مصريون ومغاربة وشوام، وقد حاز بعض التجار الشوام مثلهم مثل التجار المغاربة شهرة في الاسواق المصرية، وكان لهم وكلاء يعملون باسمهم في موانىء البحر الاحمر، في السويس و ينبع وجدة والمخا والحديدة، ولم يقتصر نشاطهم على المتاجرة في السلع الشامية، وانما امتد الى السلع اليمنية والهندية والمصرية والمغربية. كما قام بعضهم بتصنيع بعض السلع الشامية في مصر والمتاجرة فيها، مثل الحلوى الشامية والبقصماط الشامى وخير مثل على ذلك «الشيخ عمر، والحاج محمد ولد المرحوم الحام أحمد الشامى البكسماطى كلاهما». وقد خلف هؤلاء تركات ضخمة، كما هو واضح من وثائق محكمة القسمة العسكرية الشرعية، وكثيرا ما كانت هذه التركات تنقل الى مواطنهم الاصلية ببلاد الشام، حيث يوجد الورثة الشرعيون.

وقد وصل بعض التجار الشوام الى منصب شيخ طائفة السلعة التى كان يشتغل بالمتاجرة فيها، فقد وصل الشيخ محمد الشامى الى منصب شيخ الشرب، بوق الشرب، والشيخ أحمد الشامى الى منصب شيخ القطانين بوكالة القطن ببولاق وغيرهما من التجار الذين اصبحوا شيوخا لطوائفهم، و ينعتون بوصف الشامى. وقد كان هؤلاء ينتمون الى جميع الاقاليم والمدن الشامية، فمنهم الغزى، النابلسى، الخليلى، المقدسى، الطرابلسى، الدمشقي، الحلبى، الحمصى وغير ذلك من المدن الشامية.

ولم يكن وجود الشوام قاصرا على مدينة القاهرة، وانما كانوا منتشرين في جميع المدن والثغور المصرية، شأنهم في ذلك شأن المغاربة(٣٦).

الحركة التجارية مع شبه الجزيرة العربية والعراق:

كانت شبه الجزيرة العربية، و بخاصة سواحلها تمثل محورا رئيسيا في حركة التجارة والعلاقات التجارية بين البلدان العربية في العصر العثماني، فقد كان يتم عن طريق موانيها تبادل جزء كبير من المنتجات المصرية والمغربية والشامية بالمنتجات الهندية التي تصل الى موانىء الحجاز واليمن ومسقط والكويت والبصرة حيث كان التجار العرب، والتجار الهنود الذين يأتون في موسم الحج يجلبون المنتجات

الهندية، ومنتجات جنوب شرق أسيا، ويخزنونها في موانىء سواحل شبه الجزيرة العربية، حيث تتم عملية بيعها وتبادلها للتجار المصريين والمغاربة والشوام الذين كان لهم وكلاء في هذه الموانىء.

وكانت أهم السلع التى تأتي الى الموانىء المصرية، القصير والسويس، من موانىء الحجاز واليمن هى: الاقمشة الهندية الحريرية والقطنية، وصوف الكشمير، الموسلين، الحرير المصنع في انجلترا، البخور، الصمغ العربي، عقاقير مختلفة، حوالى (١٠٠) قنطار سنامكى، البن اليمنى وكان يصل منه الى ميناء السويس حوالى (٥٠٠ر١٠) رطل، وكذلك كانت تصل الى السويس حوالى (١٥ــ٢٠) سفينة ماليزية محملة بالتوابل، وسلع الارخبيل الهندي.

أما القوافل البرية وقوافل الحج فقد كانت تحمل كميات كبيرة من السلع التي تصل الى موانىء شبه الجزيرة العربية، رغم ما كانت تتعرض له هذه القوافل من اعتداءات من جانب العربان، وقد كانت هذه القوافل ضخمة الحجم، فقد وصل حجم بعضها الى «ستة آلاف جمل» مما يدل على ضخامة حجم الحركة التجارية التى كانت قائمة بين شبه الجزيرة العربية ومصر والتي كانت تعد مركزا رئيسيا لتوزيع هذه السلع(٣٧).

أما ما كان يصدر من مصر الى شبه الجزيرة العربية، من المنتجات المصرية والمغربية والشامية والاوروبية، والتي كانت تحملها السفن من الموانىء المصرية على سواحل البحر الاحمر، أو القوافل البرية فكان يتمثل في السلع التالية:ــ

٠٥٠٫٠٠٠ أردب قمح وعدس، من ميناء الصير والسويس الى ميناء جدة ينبع.
٥٠٠٫٠٠٠ أردب أرز
ــ ر ــ سكر لم تحدد كميته
ــ ر ــ زبدة لم تحدد الكمية
ــ ر ــ زيت خس غير معروف الكمية
ــ ر ــ زهور قرطم غير معروفة الكمية
ــ ر ــ نسيج كتان

بخلاف مواد ومنتجات مصرية أخرى، غير معروفة الكمية على وجه التحديد، مثل الحديد، والرصاص، النحاس، الورق، هذا فضلا عن البضائع الاوروبية التي تصدر الى شبه الجزيرة العربية، مثل الحلى الزجاجية وارد البندقية، المرجان، حيث كانت ترسل البضائع الاوربية الى شبه الجزيرة والهند عن طريق ميناء السويس. أما ماكان يصل الى مصر من البصرة والكويت و بغداد فكان يأتيها عن طريق بلاد الشام(٣٨).

* * * *

هكذا يتضح أن حركة التجارة والتبادل التجاري بين الولايات العربية، ابان العصر العثماني، كانت مستمرة ومزدهرة، دون أن تصادف عوائق تحد منها، بل انها وجدت التشجيع الدائم مما أتاح الفرصة أمام التجار لأن يدخلوا ميادين الاستثمار الاخرى، لتنمية رؤوس أموالهم والفائض، وفي نفس الوقت، فان ذلك ساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية، حيث أصبح الباب مفتوحا أمام ابناء البلاد العربية، ليستثمر كل منهم رأسماله في أي بلد شاء، كما كان من حقه، ومن حق ورثته الشرعيين نقل كامل رأس ماله الى مسقط رأسه متى أراد، أو متى أرادوا، ووثائق المحاكم الشرعية فيها كل الادلة على ذلك، وقد كانت أهم المجالات التي وظف فيها ابناء البلدان العربية رؤوس أموالهم في بلدان غير مواطنهم الأصلية هي:

(أولا) : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها:

ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية، يثبت أنه اتيح في مصر المجال أمام أبناء الولايات العربية، من مغاربة وشوام وحجازيين ويمنيين، وهم الذين كانوا يشكلون أكثر الجاليات العربية في مصر، أن يستثمروا فائض رؤوس أموالهم في مجال امتلاك الدور السكنية، والمحلات التجارية، والوكالات، والمعاصر، والحمامات، والمقاهى والخانات، والمخازن، والحواصل ومصانع السفن الشراعية في القاهرة والاسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط ورشيد والقصير والسويس، لاستعمالها

واستغلالها سكنا وايجارا للانتفاع بايجارها كربح شهرى، أو سنوى حسب نص عقد الايجار.

والمتتبع لحركة العقارات وتسجيلها في سجلات المحاكم الشرعية ــ التى كانت مسئولة عن هذه العملية في ذلك الوقت ــ في المدن المصرية، فانه لايكاد يجد شارعا أو دربا، أو عطفة، أو وكالة أو سوقا، خلوا من عقارات أو أجزاء من عقارات مسجلة بأسماء تجار وحرفيين وغيرهم من أصحاب المهن، من أبناء المغرب أو بلاد الشام.

وان هذه التسجيلات جد نافعة، في تتبع الخريطة العمرانية والحضارية للمدن المصرية، حيث كانت حجج امتلاك هذه العقارات تحدد بدقة موقع العقار وحدوده الاربعة والشوارع والحارات والدروب والعطف التي يوجد بها العقار، أو يشرف عليها، وهل هي نافذة أم غيرنافذة، واذا كانت نافذة فعلى اى شارع تنفذ(٣٩).

أمر آخر ارتبط بعملية ملكية العقارات والانتفاع بريعها، هي عملية وقف بعض العقارات وحبسها على أوجه البر، أو على بعض الاشخاص للانفاق من ريعها عليهم حال حياة الواقف أو بعد وفاته، حسب الشروط التي يحددها الواقف، في حجة وقفيته. وقد استفاد من الانتفاع بريع الاوقاف هذه كثير من طلبة العلم وفقراء المسلمين والحرمين الشريفين، الذين كانت غالب هذه الأوقاف، تحبس عليهم للانتفاع بريعها(٤٠).

(ثانيا) : التزام الأراضي الزراعية :

لقد أدت ظروف مصر السياسية، منذ مطلع القرن الثامن عشر من تنافس بين الامراء المماليك حول الاستحواذ على السلطة ــ و بخاصة حينما ضعفت سلطة الباشوات العثمانيين ــ الى التنافس بين هؤلاء الامراء، ودخلوا فيما بينهم في صراعات مريرة، فأعوزتهم هذه الصراعات الى الأموال للانفاق منها على قواتهم الخاصة من ناحية، وتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات من ناحية ثانية، فلم يجدوا

أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال، سوى اللجوء الى كبار التجار المغاربة والشوام، الذين توفر لديهم نتيجة لعملهم التجارى فائض مالى ضخم فاقترضوا منهم الأموال بضمان التزاماتهم الزراعية، فكان الامراء المماليك يقومون باسقاط هذه الالتزامات للتجار نظير الاموال المقترضة منهم، وفي نفس الوقت يقومون باستئجارها منهم، حتى تظل هذه الالتزامات تحت أيديهم لاستغلالها، فكانت حجتا الاسقاط والاستئجار تكتبان في وقت واحد، وعلى يد قاض واحد، و بذلك تصبح قيمة الايجار التي كانت كما هو واضح من الوثائق أنها تعادل (٢٠٪) من قيمة رأس المال المقرض، بمثابة ربح يحصل عليه التاجر نظير اقراضه المبلغ الذي اتفق عليه لمدة عام، فاذا لم يستطع الامير المملوكي ارجاع المبلغ الذي اقترضه في نهاية العام تتكرر القيمة الايجارية أي نسبة الربح، وهكذا. وعن هذا الطريق استطاع التجار أن تكون تحت ايديهم حصص التزامات عديدة، وفي مناطق مختلفة، دون أن يذهبوا الى مواقع هذه الالتزامات أويروها، وانما كانت معرفتهم عنها مقصورة على ما تثبته سجلات الرزنامة، وأوراق مزاد الديون العالى، والقليل جدا منهم الذي مارس سلطة فعلية على أراضي التزاماته المسقطه، فهم يعيشون في القاهرة، و يعملون بالتجارة، وكل مايهمهم الحصول على القيمة الايجارية، أى ان العملية بالنسبة لهم عملية استثمارية بحتة. وقد استهوت عملية اسقاط الالتزامات هذه، ورهنها التجار و بخاصة فئة تجار الاقمشة والبن، كما استهوت غيرهم.

وقد كان أوضح مثال في المضاربة على هذه العملية، الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبى المغربي، وابنه الخواجا الحاج قاسم الشرايبى من بعده. حيث تسجل سجلات اسقاطات القرى العديد من هذه الاسقاطات باسمهما، وفي مناطق مختلفة في أرجاء مصر، وفي الصعيد والدلتا، فنجد التزامات مسقطة باسمهما في طهطا بولاية جرجا، وناحية شبشاى بولاية الاسيوطية وناحية الدمناو ية و ومعصرة دهشور بولاية الجيزة، وناحية سندمنت بولاية البهنساو ية، وناحية البيجور بولاية المنوفية، والتزامات أخرى عديدة، بولايات الشرقية والدقهلية والغربية.

كذلك نجد في هذه السجلات، التزامات زراعية عديدة مسقطة باسم

الخواجا الحاج محمد جلون، ناحية طوخ بولاية المنوفية، والحاج احمد حدق ناحية أبو صير دفنو، والخواجا الحاج أحمد بن سعيد، بقرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة، والخواجا الحاج عمر مغار ناحية كفر منصور، بولاية البهنساو ية كما التزم شركة فيما بينها الخواجا الحاج حميدة أيوب التاجر المغربي بسوق طولون، والحاج عثمان المسراتى، ربع أراضي ناحية الميثانية، والحملة بولاية الجيزة. والتزم كذلك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز المغربي، نصف أراضي ناحية فوة بولاية الغربية. هذه أمثلة للتجار الذين استثمروا جزءا من رؤوس أموالهم في عمليات اسقاطات الالتزامات، وليست حصرا لكل الحالات.

ومن الجدير بالذكر أن بعض التجار، كانت لهم التزامات زراعية لهم عليها سلطة فعلية، حصلوا عليها من الالتزامات المحلولة عن طريق مزاد الديوان العالى، وكانوا يقومون باستغلالها كملتزمين فعليين، وهذه خلاف الالتزامات المسقطة لهم من الامراء المماليك، والتى كانت سلطتهم عليها لا تتعدى تأجيرها لهؤلاء الأمراء في نفس وقت اسقاطها نظير نسبة الايجار السابقة الذكر. وخير الامثلة على التجار الذين كان لهم التزامات فعلية أفراد أسرة الشرايبى، واسرة جلون، وأسرة الابار(٤١).

هكذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني ميدانا مفتوحا، أمام أبناء، البلدان العربية، لاستثمار رؤوس أموالهم، أنّى شاءوا، وفي أى مجال أرادوا تجاريا كان أم صناعيا، أم زراعيا، أو مشروعات الخدمات. وقد ترتب على هذه العلاقات الاقتصادية المرنة، قيام علاقات اجتماعية قوّت من رابطة المجتمع العربى في ذلك العصر.

العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية:

لقد كان للانفتاح الاقتصادي بين الولايات العربية أثره على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء هذه الولايات، خاصة وأن النظام السياسى الذي اتبعه العثمانيون في حكم الولايات العربية، لم يضع كما رأينا أية قيود على حركة السكان بين هذه الولايات، مما أدى إلى عملية هجرة متبادلة بين الولايات العربية حيث وجدت جاليات عربية، في كل ولاية من أبناء الولايات الاخرى متبادلة، ففى مصر

تجد جاليات، مغربية وشامية ويمنية وحجازية، وكذلك تجد في بلاد الشام جاليات مصرية، ومغربية، ولم تكن اقامة هذه الجاليات مقصورة على مناطق أو مدن بذاتها، وانما كانت تمتاز بانتشارها في كل مدن وريف الولايات. هذا فضلا عن القبائل العربية المتجولة، والتى كانت تتخذ من أرض الوطن العربي بالمعنى الواسع ميدانا لتجوالها. فنجد أن القبائل الحجازية تصل في تجوالها الى مصر، و بعض مناطق المغرب العربي، وكذلك كانت تفعل القبائل المغربية وهلم جرا(٤٢).

وقد مارس أبناء هذه الجاليات أنشطة مختلفة في داخل المجتمعات التى عاشوا فيها، وكان لهم تأثيرهم على بنية المدن والمناطق التي استقروا فيها بل ان بعض أفراد هذه الجاليات أصبحت لهم مكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمعات التي استقروا فيها، مثل فئة التجار المغاربة والشوام، داخل المجتمع المصرى، ونتيجة لهذا الاستقرار، والاختلاط بابناء المجتمع التي وجدت هذه الجاليات، حدث الاندماج الاجتماعي، والتأثر بعادات وتقاليد المجتمع والتأثير فيه عن طريق نقل عادات وتقاليد المجتمعات العربية الأخرى، وان كان التشابه بينها كبيرا، كما حدثت عمليات التزاوج التي ادت الى الاندماج الدموى التام، وأبرز النواحى التى توضح قوة العلاقات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتدليل عليها من وثائق المحاكم الشرعية هي النواحى التالية:ـــ

(أولا) : عمليات التزاوج والتصاهر:

من خلال دراسة عقود الزواج والطلاق، التي ترد بسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة، والاسكندرية، والمنصورة، ورشيد، ودمياط وغيرها من المدن المصرية، وكذلك من وثائق التركات التى خلفها المقيمون من أبناء الجاليات العربية بهذه المدن، اتضح أن هذه الجاليات، لم تكن منغلقة اجتماعيا، وانما ثبت الترابط الاجتماعي القوى بينها و بين المجتمع المصرى، وشاعت عمليات التزاوج بين أبناء و بنات هذه الجاليات بعضها بعضا، و بينها و بين أبناء و بنات المجتمع المصرى. وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع، فقد تزوج أبناء المغاربة من مصريات وشاميات وكذلك زوجوا بناتهم لمصريين وشاميين وحجازيين، وربطت رابطة الدم

والمصاهرة بين أبناء هذه البلاد جميعها داخل مجتمع واحد، ولنذكر بعض الامثلة مما ترد في الوثائق، على سبيل التدليل لا الحصر لان الحصر شيء مستحيل لكثرة الحالات التي ترد في السجلات، فمثلا قد تزوج البدرى حسن بن المرحوم الحاج أحمد المغربي الرهوى، ببنت محمد بن الحاج ابراهيم الغزاوي الشامية، وتزوج السيد علي بن الشريف أحمد بن محمد بن سعيد المغربي البجاوى، بزكية بنت عثمان عبدالله المصرية، وتزوج عمر بن رمضان ديب المصرى، بالسيدة عائشة بنت السيد محمد المغربي الجزيري، وتزوج صالح بن الحاج عثمان المغربي المسراتي، بالسيدة عائشة بنت المرحوم الحاج أحمد الحناوى المصرية(٤٣).

كما تزوج الخواجا الحاج عبد الكريم الكهن المغربي الفاسى من التجار بوكالة الماوردى، بخط الفحامين، بأم الامير بنت المرحوم سابق، من أهالى ناحية مشتهر بولاية القليوبية، وتزوج الحاج أحمد بن علي الجزيري المغربي، بالسيدة زليخة بنت محمد مسلم المصرية، بثغر الاسكندرية. وكذلك حدثت نفس عمليات التزاوج مع الشاميات وغيرهن، وقد عمقت هذه العملية الروابط الاجتماعية بين المجتمعات العربية، وان ظل ابناء كل مجتمع يحتفظون بنسبتهم الى مواطنهم الاصلية فمثلا المغربي حتى لو كان ولد من أم مصرية أو شامية، فتذكر الوثائق، مغربي الاصل مصرى المولد، وكذلك الشامى الذي ولد من أم مصرية أو مغربية، فنذكر عنه، شامى الاصل مصرى المولد، وهكذا بالنسبة لابناء الولايات الاخرى.(عبد الرحيم،١٩٨٢: ١١٤ــ١١٥).

(ثانيا): انتشار العادات والتقاليد :

كان من نتائج انفتاح المجتمعات العربية على بعضها، وتوفير فرص العمالة لأ بناء البلدان العربية في اي بلد حلوا به، واشتغالهم بالحرف المهنية ومهن الخدمات، وانتشار الجاليات العربية في معظم أحياء وشوارع المدن التى عاشوا فيها، وعملهم بالمهن التى تمس حياة المجتمع اليومية مثل الطحانة، القصابة، القبانة، السمسرة، الدلالة، الصيرفة الدولية في الحمامات، عصر الزيوت، حياكة الملابس، وغير ذلك من الحرف التى تدعو الى الاحتكاك اليومى والدائم بين أفراد المجتمع والتعامل فيما

بينهم، أدت الى توطيد علاقاتهم الاجتماعية بفئات المجتمعات التى عاشوا فيها، وبالتالى أثروا في المجتمع، وتأثروا به، فنجد أن العادات والتقاليد المغربية والشامية على سبيل المثال انتشرت في المجتمع المصرى بصورة واضحة، كما انتشر الزى المغربي والاطعمة المغربية في أحياء المدن المصرية، وبخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية، بل ان التأثير المغربي أكثر وضوحا في مجتمع الاسكندرية، الذي تأثر حتى باللهجة المغربية، الذي لايزال تأثيرها واضحا في هذا المجتمع حتى يومنا هذا، بل امتد التأثير المغربي الى معظم مناطق الدلتا، كما تأثر أبناء الجاليات العربية الاخرى الذين كانوا يعيشون في هذه المدن المصرية بالعادات والتقاليد المغربية شأنهم شأن المصريين(٤٤). كما أن التأثير الشامي كان كذلك واضحا، وانتشرت الاطعمة الشامية والحلوى والملابس الشامية في المجتمع المصرى، بل إن الشخصية الشامية أصبحت مثالا يحتذى به في الكرم والشهامة في المجتمع المصري. (عبد الرحيم:١٩٧٩: ٢٨١).

وقد ثبت ان هذا التأثير كان متبادلا بين أبناء هذه الجاليات العربية وأبناء المجتمع المصرى، وقد أكد المعاصرون هذا التبادل فذكرت المصادر لنا العديد من الشخصيات المغربية والشامية التى تعايشت في المجتمع المصرى وتأثرت به، فمثلا نجد ان الشيخ محمد بن علي بن عبد الله بن أحمد التونسى المتوفي عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م، «عاشر اللطفاء والنجباء من اهل مصر، وتخلق باخلاقهم، وتزيا بزى أولاد البلد، وتحلى بذوقهم(٤٥)» كما ذكر المصدر نفسه، أن بيت الشرايبى بالازبكية كان دائما له شهرته في الكرم والتعاطف الاجتماعي «وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والاتقان والكثرة، وهو مبذول للقاصى والدانى، مع السعة والاستعداد» بل ان المجتمع المصرى اصبح يتغنى بكرم هذه الاسرة وسخائها واحسانها(٤٦).

ومما يجدر ذكره ان فئة التجار، استطاعت عن طريق مكانتها المتمايزة التي وصلت اليها، ان تلعب دورا كبيرا في التأثير الاجتماعي لبنية المجتمع المصرى الاجتماعية، نتيجة لاتساع دائرة علاقاتها الاجتماعية التى شملت كل الفئات

ابتداء من الامراء المماليك ورجال الادارة، وأوجاقات الحامية، الى الفئة الفقيرة المعدمة ومدّ يد الاحسان اليها (عبد الرحيم،١٩٨٢:١١٧). وقد كان لكل ذلك تأثيره في انتشار العادات، والتقاليد، والتأثير المتبادل، مما قوى العلاقات الاجتماعية بين مجتمعات الولايات العربية.

(ثالثا) : القبائل العربية :

ظلت القبائل العربية طوال العصر العثماني، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تحرك مستمر، بعضها استقر في مناطق معينة، و بعضها غير مناطق استقراره، وظلت الفروع المستقرة منها، وغير المستقرة على اتصال دائم بأصولها التي خرجت منها، وظلت العلاقات الاجتماعية قائمة فيما بينها، ولاشك أن هؤلاء العربان كان لهم تأثيرهم على المجتمعات التى انتقلوا اليها، وكان هذا التأثير فيه جانب الايجابية من ناحية، وجانب السلبية من ناحية أخرى (٤٧)، ولكنهم في ذات الوقت أقاموا علاقات اجتماعية مع السكان الذين استقروا بينهم وعملوا على التعايش معهم، وخير الأمثلة التي تضرب على ذلك فروع القبائل المغربية والشامية والحجازية التي استقرت في ريف مصر، سواء في الدلتا أم في الصعيد، وقد أقام بعض هذه القبائل علاقات طيبة مع الفلاحين المصريين، وأثروا فيهم، وتأثروا بهم، ومن الامثلة على ذلك عربان الهوارة، وعربان المصراتي، الذين فرضوا حمايتهم على المناطق التي استقروا فيها، وحموها من شر هجمات العربان المتجولين الذين كان دورهم في معظمه سلبيا.(عبد الرحيم، ١٩٨٢:٣٦ــ٣٧).

ومن استقراء احداث تاريخ الفترة، لايستطيع باحث أن ينكر دور القبائل العربية وهجراتها على العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية، وتأثيرها الواضح على الروابط الاجتماعية بين هذه الولايات، حيث أصبح يوجد للقبيلة العربية فروع في أكثر من ولاية، وظل الترابط بين هذه الفروع قائما.

(رابعا): العلماء وطلبة العلم:

لقد لعب العلماء الذين تنقلوا بين المراكز الثقافية المختلفة التى كانت قائمة في الولايات العربية دورهم في العلاقات الاجتماعية والفكرية بين أبناء هذه

الولايات، فقد كان لهؤلاء العلماء طلابهم الذيم ربطتهم بهم روابط قوية، وأثروا فيهم، وتأثروا بهم، وتذكر لنا المصادر كثيرا من هؤلاء العلماء الذين تأثروا بالمجتمعات العربية التي عاشوا فيها، وخالطوا اهلها وعاشروهم وصاهروهم، واندمجوا معهم اجتماعيا، ومنهم من اتخذ من البلدان التى انتقلوا اليها وطنا ثانيا لهم، وان لم يقطعوا صلتهم بمواطنهم الاصلية.

أما الطلبة الذين أموا هذه المراكز الثقافية للدراسة فيها، وعاشوا في المجتمعات التي توجد بها هذه المراكز ومارسوا الاشتغال ببعض المهن، داخل هذه المجتمعات الى جانب طلبهم العلم، بل وتزوج بعضهم من بنات هذه المجتمعات واستقروا فيها بعد حصولهم على الاجازات العلمية، و بعضهم عاد الى بلده ـــ لاشك أن هؤلاء الطلاب ربطتهم بالبلدان التى تعلموا في مراكزها وأحيانا علموا بها روابط اجتماعية كان لها تأثيرها على تقوية العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني.(عبد الرحيم،١٩٨٢:٩٧-١١٠).

هكذا كانت العلاقات الاجتماعية بين هذه الولايات ابان العصر العثماني الاول علاقات قائمة على التأثر والتأثير المتبادل، والاندماج الاجتماعي، مما جعل مجتمعات الولايات العربية أشبه بأسرة واحدة، تربط بينها العادات والتقاليد المتشابهة، حتى أن الفرد العربي أصبح لايشعر بالغربة في أي بيئة يعيش فيها على امتداد الرقعة العربية من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي.

تقويم :ـــ

يستطيع الباحث من خلال العرض السابق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني الاول (١٥١٧ـــ١٧٩٨م) أن يخرج بالحقائق التالية:ـــ

(أولا) : ان هذه العلاقات كانت نشطة وفعالة ولها صفة الاستمرارية، وأن روابط العروبة والاسلام، كانت ذات تأثير فعال على استمرارية هذه العلاقات.

(ثانيا) : الانفتاح التام الذي كان قائما بين الولايات العربية و بخاصة بين المغرب والمشرق والذي شمل مجتمعات المدن والريف على السواء، مما قوى روابط هذه المجتمعات التي لا تزال قائمة حتى وقتنا هذا، و بذلك صارت صفة «مغربي» أو صفة «مشرقي» ما هى الاصفة جغرافية اقليمية ليست الا. فقد عاش أبناء الولايات العربية ابان العصر العثماني بانتمائهم العربي والاسلامي، يحدوهم الشعور بالانتماء الواحد الى الأمة العربية، وان كان الحكم عثمانيا.

(ثالثا) : ان تكاملا اقتصاديا وجد بين هذه الولايات عن طريق التبادل التجارى الذي حدث فيما بينها أو حرية الممارسة التجارية والدور الفعال الذي قام به التجار في هذا المجال، دون أن يكون للنظم السياسية أى أثر في حدوث عملية التكامل هذه.

(رابعا) : ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية، يثبت الاندماج الاجتماعي التام بين أبناء هذه الولايات، والتضامن الاجتماعي الكامل فيما بينهم. بل أن هذه الوثائق تثبت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذه الولايات.

الهوامش :

(١) محمد احمد بن اياس ، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، جـ٥، (ص١٣٤)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، «دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر العثماني» ق (١)، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد (١٠-١١) يناير ١٩٧٨، ص٥٣.

(٢) ليلى الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»، **المجلة التاريخية المغربية، العدد (٧-٨) يناير ١٩٧٧، ص ٨١ــ٩٣**، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)**، (ص٦٣-٧٤).

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات تقادير النظر، سجل (١٩)، (ص١)، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص٤١٩)، مادة (٥٦٨)، وسجلات تقادير النظر، سجل (٢)، (ص١٦٥)، مادة (٢١٤٠)، بتاريخ ٢٣ جمادي الثانية ١١٤٤هـ/٢٢ ديسمبر ١٧٣١م.

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الصالحية النجمية، سجل (٥٠٩)، (ص٥٠، مادة (١٥٥). ١٨ رجب ١١١٠هـ/٢٠ يناير ١٦٩٩م، ومحكمة الباب العالي، سجل (٩٠)، (ص١٣)، مادة (٦٥)، ٢٦ ذى الحجة ١٠١٦هـ/١١ ابريل ١٦٠٨م. سجل (١٧١)، (ص٢٤٦-٢٤٧، مادة (٦٣٩)، ١٠ جماد الثاني ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥) ص٢٧٠، مادة (٣٨٣)، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م.

(٥) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء، سجل (٦٠)، (ص٧٨)، مادة (١٤٠)، وأرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص ٣١٢)، مادة (٤٣٥)، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ/١٧ اكتوبر ١٧٦٢م، ومحكمة طولون، سجل (٢١٩)، ص٢٣١، مادة (٥٥٥)، غاية جماد أول ١١٣٨هـ/٣ فبراير ١٧٢٦م، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء، سجل (٣٧)، (ص٧)، مادة (١٧).

(٦) عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص٢٦-١٧)، وليلى الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»، (ص٧٩-٨١).

(٧) دار المحفوظات العمومية، مخزن (٤٦) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية، سجل (٥) (ص١٠٣)، مادة (٣١٤)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد (٢٣-٢٤)، (ص٣٧٣).

(٨) جيرار، (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)، (ص٢٧٧-٢٧٩).**

- Andre Raymond, **Artisans et Commercants Au Caire Au, IIIe Siecle,** Tome I, P. 159.

- Terence Walz, **Trade between Egypt and Bilad Al-Sudan, 1700-1800,** (P.P. 17-19, 50 - 53, 89, 174).

(٩) جيرار، (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)،** (ص٢٨٦-٢٩٧).

- Ander Raymond, Op. Cit., Tom I, PP. 17-172.

(١٠) دار المحفوظات، مخزن (٤٦)، محكمة الاسكندرية، سجل (٥)، (ص١٠٣)، مادة (٣١٤)، وجيرار، (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول (الزراعية، الصناعات والحرف، التجارة)،** (ص٢٩١).

(١١) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٦٥)، (ص١٨٢)، مادة (٢٨٢)، (ص١٩١)، مادة (٢٩١)،ومحكمة الباب العالي سجل (٩٠) مكرر، (ص٤٢)، (مادة (٢١٨)، ٢٠ ذى الحجة ١٠١٧ هـ/٢٧ مارس ١٦٠٩م، وعبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والاخبار** جـ١، (ص٨٧-٨٨).

(١٢) عبد الرحمن عبد الرحيم، **النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨)، ومجلة الدارة**، العد الثاني، السنة السادسة، ربيع اول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م، (ص٩٠-١٠٧).

(١٣) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل (١٣١)، (ص١٤٢)، مادة (٥٣٤)، ١١ شوال ١٠٦٣هـ/٤ سبتمبر ١٦٥٣م، ومحكمة الباب العالي سجل (١٣٣)، (ص١٩٦)، مادة (٧٦٨)، ١١ صفر ١٠٦٧هـ/٢٩ نوفمبر ١٦٥٦م.، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص٢٨٥)، مادة (٤٠١)، (ص٢٧٠)، مادة (٣٨٣)، ومحكمة الصالحية النجمية، سجل (٥١٩)، (ص٢٧٠)، وثيقة (٥٣٦)، وانظر كذلك مجموعات الوثائق المنشورة بالمجلة التاريخية المغربية الاعداد (٩-٢٤).

(١٤) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٦٥)، (ص١٨٢)، مادة (٢٨٢)، (ص١٩١)، مادة (٢٩١)، محكمة الباب العالي، سجل (٩٠) مكرر (ص ٤٢)، مادة (٢١٨).

- Andre Raymond, Op. Cit., T.I. PP 107-129.

(١٥) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٦٥)، (ص١٨٢)، مادة (٢٨٢)، (ص١٩١)، مادة (٢٩١)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، «النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨)»، (ص١٠٠).

(١٦) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل (٩٠) مكرر و(ص٤٢)، مادة (٢١٨)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، «النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)»، (ص١٠٠).

(١٧) عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨)**، (ص٦٨، ٧٤)، **والنشاط التجارى في البحر الاحمر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)** (ص١٠١)، **وعلاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨م)**، (ص٢٨١)، وأرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥) (ص ٢٧٠)، مادة (٣٨٣)، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م.

(١٨) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ٢٥٠ مادة (١٠١٨)، ١ شعبان ١٠٧٢هـ/٢٢ مارس ١٦٦٢، (ص٢٧٩)، مادة (١١٤٣) ١٠ ذى القعدة ١٠٧٢هـ/٢٧ يونيه ١٦٦٢م، سجل (٢٢٩)، (ص٤٨)، مادة (١٦٨)، ٥ ربيع اول ١١٧٣هـ/٢٧ أكتوبر ١٧٥٩م، ومحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٢٥)، (ص٤٨١)، مادة (٧٢٦، ٢٠ جماد أول ١١٧٧هـ/٢٣نوفمبر ١٧٦٣م، ولمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص ٦٣ــ٦٦).

(١٩) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة طولون سجل (٢٠٢)، (ص٢٥٠)، مادة (١٠١٨) ١ شعبان ١٠٧٢هـ/٢٢ مارس ١٦٦٢م، (ص٤٠٠)، مادة (١٦٩١) بتاريخ ٥ جماد آخر ١٠٧٣هـ/١٥ يناير ١٦٦٣م، (ص٤٤٧)، مادة (١٨٤٢)، ٢٠ جماد آخر ١٠٧٣هـ/٣٠ يناير ١٦٦٣م سجل (٢٢٩)،

(ص٤٨)، مادة (١٦٨)، ٢ ربيع أول ١١٧٣هـ/٢٣نوفمبر ١٧٥٩م، ومحكمة القسمة العسكرية سجل (١٧٥)، (ص٣١٢) مادة (٤٣٥)، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ/٨ سبتمبر ١٧٦٣م، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨)**، (ص٦٥ــ٦٦).

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص٢٨٥ــ٢٨٧)، مادة (٤٠١)، (ص ١٧٩) مادة (٢٣٨)، (ص٢٧٠)، مادة (٣٨٣)، ٢٢ رجب ١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م، وسجلات تقارير النظر، سجل (١٩)، (ص١)، مادة (٥)، ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/١٣يولية ١٧٩٠م، سجل (٢٧٧)، (ص٣٢٢)، مادة (٤٣٩).

(٢١) دار المحفوظات العمومية، محكمة الاسكندرية، سجل (٣)، (ص٣٠) مادة (١٠٦)، سجل (١)، (ص٣٧) مادة(١١٢).

(٢٢) عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ـ١٧٩٨م)**، (ص٦٦)
Andre Raymond, Op. Cit., T.I. PP. 173-184.

(٢٣) جيرار (ب ــ س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)**، (ص٢٧٧-٢٨١). وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ـ١٧٩٨م)**، (ص٦٦ــ٦٧)، **والمجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (٩-٢٤)، مجموعة الوثائق المنشورة بهذه الاعداد، وأرشيف المحكمة الشرعية، محكمة طولون، سجل (٢٠٤)، (ص٢٧٩) مادة (١١٤٣)، سجل (٢٢٩)، (ص٤٨)، مادة (١٦٨)، سجل (١٩٦)، (ص٦٧)، مادة (٢١٥)، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٥١)، (ص١١-١٣)، مادة (٢١)، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء، سجل (٢٣) (ص٣٢) مادة (١٠٩)، (ص٧٣)، مادة (٢٦٠) (ص٨٧)، مادة (٣١٢)، سجل (١٨)، (ص٤٦)، مادة (٢٢٣)، (ص١٠٣)، مادة (٤٧٦).
هذه أمثلة وليست حصرا لكل الوثائق التي تذكر هذه السلع.

(٢٤) جيرار، (ب ــ س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)**، (ص٢٨١ــ٢٨٢)، Andre Raymond, Op Cit.,T.I PP. 171 - 172 وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ـ١٧٩٨)**، (ص٦٧)، وأرشيف المحكمة الشرعية، محكمة طولون، سجل (٢١٩)، (ص٢٣٣)، مادة (٥٦١)، (ص٢٨٦، مادة (٦٧٩)، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، الوثائق المنشورة **بالمجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (٩-٢٦).

(٢٥) جيرار، (ب ـ س) **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)** (ص٢٨٢-٢٨٥)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ـ ١٧٩٨م)**، (ص٦٦-٦٧)،
Andre Raymond, Op. Cit., T.I., PP. 191-192.

(٢٦) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العربية، سجل (١٧٥)، (ص١٩٤)، مادة (٢٧٠)،

(ص٣٦١)، مادة (٤٩٤)، (ص١٨٢)، مادة (٢٥٤)، (ص٣٦١)، مادة (٤٩٤)، ومحكمة طولون، سجل (٢٠٤)، (ص١٧٧)، مادة (٧٣١)، (ص٢١٣)، مادة (٨٧٧)، سجل (٢٢٤)، (ص٤٠١-٤٠٢)، مادة (٨٦٨)، سجل (٢١٩)، (ص٢٦٥)، مادة (٦٣٦)، ولمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)**، (ص٥٠-٥٩، ٦٣-٧٤).

(٢٧) دار المحفوظات العمومية، مخزن (٤٦) محكمة الاسكندرية، سجل (٣)، (ص٣٠)، مادة (١٠٦)، (ص١٣٤)، مادة (٤٩٧)، ومحكمة المنصورة، سجل (٦)، (ص١٤، ٣٠، ٤٢)، سجل (٤٦)، (ص١٩٤)، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء، سجلات (١-٧٧)، انظر: **المجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (١٣-٢٦).

(٢٨) عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص٥٦-٥٨)، وانظر كذلك: **المجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (١٣—٢٦).

(٢٩) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات اسقاط القرى، سجل (٢)، (٣). حيث يوجد بها كثير من المواد المتعلقة بهذه الحقيقة، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٥٢)، (ص٢٤١-٢٤٣)، مادة (٤٠٦)، سجل (١٦٥)، (ص١٨٢)، مادة (٢٨٢)، سجل (١٧٥)، (ص٣٦٩)، مادة (٥٠٤).

(٣٠) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل(١٧٥)، (ص٣٦٩)، مادة (٥٠٤)، (ص٢٧٠)، مادة (٣٨٣)، (ص٣٢٢)، مادة (٤٥١)، ومحكمة الصالحية النجمية، سجل (٥٠٩)، (ص٢٠)، مادة (٦٢)، سجل (٥٢٥)، (ص٤٥٧)، مادة (٦٨٤)، ومحكمة الباب العالي، سجل (١٣١)، (ص١٤٢)، مادة (٥٣٤).

(٣١) دار المحفوظات العمومية، مخزن (٤٦). محكمة الاسكندرية، سجل (٣١)، (ص٣٠)، مادة (١٠٦). ومحكمة المنصورة، سجل (٦)، (ص١٢، ١٤، ١٩)، سجل (٤٦)، (ص١٩٤)، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء، سجل (٢٣)، (ص٣٢، ٧١)، سجل (٤٢)، (ص٥٧)، مادة (١٨٢)، (ص١٢٧-١٢٩)، مادة (٢٧٠).

(٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص٢٧٠)، مادة (٢٨٣).

(٣٣) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل(٧)، (ص١٧٩)، مادة (١٨١)، سجل (١٧٥)، (ص٤٣١)، مادة (٥٨٢)، ومواد (٣٤٦، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٦٦، ٤٧٧، ٥٨٢، ٥٨٣)، وسجلات الديوان العالي، سجل (١)، (ص٨٥)، وثيقة (١٧٦)، وسجلات اسقاط القرى، سجل (٧)، (ص٧٩)، مادة (١١٨)، سجل (١٨) (ص١١).

(٣٤) جيرار (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)**، (ص٢٨٦—٢٩١)، Ander Raymond,Op . Cit.,T.I. PP.189-191. وعبد الرحمن عبد الرحيم، «علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨م)»، (ص٢٨٠-٢٨١).

(٣٥) جيرار، (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول، (الزراعة،**

الصناعات والحرف، التجارة)، ص٢٩١-٢٩٦) Andre Raymond, Op. Cit., T.I. P. 190. وعبد الرحمن عبد الرحيم، «علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني، (١٥١٧ ــ ١٧٩٨م)»، (ص٢٨٠).

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (٦٨٤) (ص٦)، مادة (١٥)، (ص٨٢)، مادة (١٧٩)، سجل (١١٤)، (ص٤٨)، مادة (٣٨)، (ص٥٣)، مادة (٤١)، سجل (١٤٥)، (ص٤١)، مادة (٣٨)، وسجل الديوان العالي (١) (ص٨٥)، مادة (١٧٦) ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن عبد الرحيم، «علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)»، (ص٢٨١).

(٣٧) جيرار، (ب ــ س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول (الزراعة، الصناعة والحرف التجارية)**، (ص٣٠٦)، وعبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الاثار في التراجم والاخبار**، جـ٢، (ص١٦١)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصرى في القرن الثامن عشر**، (ص١٥٧-١٦٦).

(٣٨) جيرار (ب - س)، **الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الاول (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)**، (ص٣١٢-٣١٧)،

Andre Raymond , Op. Cit., T.I, PP.129- 136.

(٣٩) ارشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية سجل (٨٧)، (ص٥٦٨)، مادة (٨٠٢)، ومحكمة الصالح، سجل (٣٤٦)، (ص٣٥١)، مادة (٨٥٧)، ومحكمة الصالحية النجمية، سجل (٥٢٥)، (ص٤٢٢)، مادة (٦٢٩)، (ص٤٥٧)، مادة (٦٨٤)، (ص٤٨١)، مادة (٧٢٦)، ومحكمة طولون سجل (٢٠٤)، (ص٢٤٧)، مادة (١١١٩)، (ص٢٧٩)، مادة (١١٤٣)، (ص٣٢٩)، مادة (١٣٨١)، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، سجل (٢٣)، (ص٧٩)، مادة (٢٨٤)، سجل (٣٧)، (ص١٠١)، مادة (٣٢٥)، سجل (٦٠) (ص٨٧)، مادة (١٥٢).

(٤٠) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل (١٢٨)، مادة (٣٦٩)، سجل (١٧١)، (ص٢٤٦-٢٤٧)، مادة (٦٣٩)، سجل (١٣١)، (ص١٤٢)، مادة (٥٣٤)، ومحكمة بولاق، سجل (٢٦)، (ص٣٥٩)، مادة (١٨٠٤)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المجلة التاريخية المغربية**، مجموعات الوثائق الشرعية منشورة بالاعداد (٩-٢٦).

(٤١) أرشيف المحكمة الشرعية، سجل اسقاط القرى (٢)، (ص٩٥)، مادة (٢٥٩)، (ص١٠٩)، مادة (٣٠٣)، (١٠٩-١١٠)، مادة (٣٠٤)، سجل (٣)، (ص٦)، مادة (١٣)، (ص٨٧)، مادة (٢٤٧)، ومحكمة القسمة العسكرية، سجل (١٥٢)، (ص٢٤١-٢٤٣)، مادة (٤٠٦)، وسجل الديوان العالي (١)، (ص١٧)، مادة (٣٠)، (ص١٣٤-١٣٥)، مادة (٢٩٠)، (ص١٣٥)، مادة (٢٩١)، سجل (٢)، (ص٢٠)، مادة (٣١)و (ص٢١)، مادة (٣٢)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصرى في القرن الثامن عشر**، (ص ٩١-٩٤)، **والمغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨م)**، (ص٧٥،٧٧).

(٤٢) عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، (ص١٥١-١٦٧)، **والمغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)**، (ص٣١-٤٥).

(٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥)، (ص٢٧٠)، مادة (٣٨٣)، (ص٢٨٥ــ٢٨٧)، مادة (٤٠١)، ومحكمة الصالحية النجمية، سجل (٥٠٩)، (ص٥٠)، مادة(١٥٥)، ودار المحفوظات العمومية، مخزن (٤٦)، محكمة الاسكندرية، سجلات (١،٢،٣،٤،٥،٦)، **والمجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (١٥ــ٢٤)، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية: محكمة الاسكندرية، والجزيرة الخضراء سجلات من (١ــ٧٧).

(٤٤) عبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص١١٥ــ١١٦)، «دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث»، (ص ٥٣١ــ٦٨).

(٤٥) عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والاخبار**، جـ٢، (ص١٦٧)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ــ١٧٩٨م)**، (ص١١٩).

(٤٦) عبد الرحمن الجبرتي **عجائب الآثار في التراجم والاخبار**، جـ١، (ص١٧٦،٢٠٤،٢٠٥)، وعبد الرحمن عبد الرحيم، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص١١٧-١١٨).

(٤٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر: عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصرى في القرن الثامن عشر**، (ص١٤٧-١٦٧)، «**والمغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)**، (ص٣١ــ٣٥).

المراجع

اولا : المصادر العربية :

أ) الوثائق :

اعتمد هذا البحث أساسا على وثائق المحاكم الشرعية المصرية التي تحفظ في دور الحفظ التالية:ــ

(أولا): أرشيف المحاكم الشرعية المركزية بالقاهرة بالشهر العقاري بالقاهرة، شارع رمسيس وتحفظ به وثائق المحاكم التالية:ــ

١ ــ سجلات اسقاط القرى

٢ ــ سجلات تقادير النظر

٣ ــ سجلات الديوان العالي

٤ ــ محكمة الباب العالي

٥ ــ محكمة بولاق الشرعية

٦ ــ محكمة الصالح
٧ ــ محكمة الصالحية النجمية
٨ ــ محكمة طولون
٩ ــ محكمة القسمة العكسرية

(ثانيا): دار المحفوظات العمومية بالقاهرة وتحفظ بها سجلات المحاكم التالية بالمخزن (٤٦):ــ
١ ــ محكمة الاسكندرية الشرعية
٢ ــ محكمة دمياط الشرعية
٣ ــ محكمة رشيد الشرعية
٤ ــ محكمة المنصورة الشرعية

(ثالثا): أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، وتحفظ بهذا الارشيف:ــ
سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء خلال القرنين السادس والسابع عشر، وقد قام الباحث بنشر بعض وثائق هذه المحاكم والتعليق عليها **بالمجلة التاريخية المغربية** بالاعداد(٦-٢٦). كما نشر البعض الاخر بكتابه «**المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧،١٧٩٨)**». منشورات المجلة التاريخية المغربية . تونس ١٩٨٢م.

(ب) المراجع العربية :

ابن اياس، محمد احمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور، حـ٥**، ط(٢)، القاهرة: ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

بكر، سيد عبد المجيد، **الملاحة الجغرافية لدرب الحجيج.**

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، جـ١، ٢، القاهرة: ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.

جيرار، (ب ــ س)، **الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة، الترجمة الكاملة ــ وصف مصر (٤)، الجزء الاول من «الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر»** ترجمة زهير الشايب، ط(٢)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨.

الصباغ ، ليلى ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد (٧ــ٨)، تونس: يناير ١٩٧٧.

عبد الرحيم، عبد الرحمن، «دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث» القسم الاول «العصر العثماني»، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد (١٠-١١) تونس: يناير ١٩٧٨.

ـ **الريف المصرى في القرن الثامن عشر**، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

ـ «علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)،» بحث منشور ضمن أعمال **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام (١٣٥٨/٩٢٢هـ/ ١٥١٦ـ١٩٣٩م) الجزء الثاني**، دمشق:١٩٧٩.

ـ مجموعة وثائق شرعية تتعلق بالجالية المغربية في مصر، **المجلة التاريخية المغربية**، الاعداد (٦-٢٦)، تونس.

ـ المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، تونس:**المجلة التاريخية المغربية**، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ١٩٨٢.

ـ «النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني (١٥١٧ـ١٧٩٨م)، «**مجلة دارة الملك عبد العزيز**، العدد الثاني، السنة السادسة، الرياض: ربيع أول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م.

فارس، محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي**، ط(٢)، بيروت: مكتبة دار الشرق، ١٩٧٩.

ثانيا : المراجع الاجنبية :

Raymond, Andre. **Artisans et Commercants au Caire, au XVIII' Siècle.** II Tomes. Damas: 1973-1974.

Walz, Terence. **Trade between Egypt and Bilad As-Sudan 1700-1820.** institut Francais, d'Archéologie Orientale, du Caire, 1978.